الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثالثة
المعقودة يوم الأربعاء
٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
APR 13 1981
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس: السيد بوج . فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد سيللي

المحتويات

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
(أ) الأمم المتحدة
(ب) برنامج الأمم المتحدة الانمائي
(ج) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
(د) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
(هـ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
(و) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
(ز) صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة
(ح) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
(ط) مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية
تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية
تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المدرسة الدولية للأمم المتحدة

المحتويات /..

• هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون شهر واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.3
8 April 1981
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

80-56209

المحتويات (تابع)

البند ١٧ من جدول الأعمال : تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى

(هـ) تعيين عضوين في المحكمة الادارية للأمم المتحدة

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

تنقيحات مقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها العشرين

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٠ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات :

(أ) الأمم المتحدة (A/35/5 ، المجلدات الأول الى الرابع) ؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/35/5/Add.1) ؛

(ج) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/35/5/Add.2) ؛

(د) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/35/5/Add.3) ؛

(هـ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/35/5/Add.4) ؛

(و) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/35/5/Add.5) ؛

(ز) صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/35/5/Add.6) ؛

(ح) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (A/35/5/Add.7) ؛

(ط) مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (A/35/5/Add.8) ؛

(ى) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/35/437) ؛

(ك) تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المدرسة الدولية للأمم المتحدة (A/C.5/35/5) ؛

١ - الرئيس : لفت الانتباه الى الوثائق المقدمة من الأمانة العامة بصدد البند ٩٠ من جدول الأعمال ، والتي عمّمت بالفعل على الوفود بكل اللغات الرسمية . وذكّر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين بشأن البند ستقفل يوم الجمعة الموافق ٢٦ أيلول/سبتمبر ، وطلب من الوفود المهتمة بالأمر أن تدرج أسماءها في القائمة بأسرع وقت ممكن .

٢ - السيد خان (رئيس مجلس مراجعي الحسابات) : أشار الى أنه قد تم ، منذ أربع سنوات ، ادخال بعض الابتكارات الرئيسية على أعمال مجلس مراجعي الحسابات ، منها انشاء لجنة لعمليات مراجعة الحسابات تضم المديرين الثلاثة لمراجعة الحسابات الخارجية ورئيسا يعمل أيضا كمدير عام لمراجعة الحسابات الخارجية . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، عيّن الأمين التنفيذي للمجلس عضوا في هذه اللجنة بحكم منصبه . وقرر المجلس ، في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، عدم تعيين خلف للمدير العام لمراجعة الحسابات الخارجية ورئيس لجنة عمليات مراجعة

(السيد خان)

الحسابات . وبدلا من ذلك ، يتولى المديرون الثلاثة لمراجعة الحسابات الخارجية رئاسة اللجنة على أساس سنوى اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٨٠ . والرئيس الحالي للجنة ، بمقتضى هذا الاجراء ، هو السيد غييدو سافو ، من غانا .

٣ - وأضاف أنه يسعده أن يعلن أن لجنة عمليات مراجعة الحسابات قد استكملت الآن اعداد دليل مراجعة الحسابات المخصص للاستخدام الداخلي ، حسبما أذن به المجلس منذ أربع سنوات . وقد أجاز المجلس هذا الدليل الذى رأى أنه يمكن أن يكون ذا فائدة جليلة للحكومات الأعضاء ، ولذلك قرر اعطاء نسخ منه للدول الأعضاء بناء على طلبها .

٤ - وأضاف قائلا أن عمليات مراجعة الحسابات قد اضطلع بها مرة أخرى موظفون تابعون للبلدان الثلاثة الأعضاء في المجلس ، وهي كندا وغانا وبنغلاديش ، وذلك تحت الاشراف العام للجنة عمليات مراجعة الحسابات . وبقدر الامكان ، فان عمليات مراجعة الحسابات قد جرت على أساس تكاملي وفقا لمبادئ مراجعة الحسابات القائمة على أساس النظم . وخلال النصف الثاني من فترة السنتين استخدم ما مجموعه ١١٧ من موظفي مراجعة الحسابات ، وذلك لفترات تتراوح بين بضعة أيام وسنة بأكملها ، بالمقارنة مع ٧٩ موظفا استخدموا في السنة السابقة . وجريا على العادة المتبعة تم تدوين النتائج التي توصل اليها المجلس وبعثت أكثر من ٧٠ رسالة ادارية الى المديرين المسؤولين في مختلف الادارات ، أوجزت نتائج عمليات مراجعة الحسابات ، كما تضمنت عددا من التوصيات المسهبة . وتتعلق غالبية الرسائل الادارية بعمليات مراجعة الحسابات الخاصة بالمكاتب الموجودة خارج المقر ، مما يدل على مدى توسع المجلس في عمليات المراجعة لكي تشمل المكاتب الميدانية . أما أهم المسائل الواردة في الرسائل الادارية ، فقد أدرجت في التقارير التي يجرى بحثها في اطار هذا البند من بنود جدول الأعمال .

٥ - وعلى غرار ما حدث في الماضي ، فقد صيغت تقارير المجلس وفقا للمبادئ الوظيفية ، وهذا بشكل أثبت صلاحيته بالنسبة لنهج مراجعة الحسابات القائم على أساس النظم ، كما يسّر بحث المسائل العامة التي تهم كل المنظمات .

٦ - ومن أهم المسائل التي أثيرت في التقارير ، مسألة تنفيذ الادارة للتوصيات الواردة في تقارير المجلس السابقة التي تتعلق بالأمم المتحدة . وقد اتخذت الادارة خطوات ايجابية وبنّاءة لتدارك أوجه الضعف التي يعاني منها نظام الادارة والمراقبة الماليتين . بيد أنه يلزم ادخال تحسينات هامة في مجال الاشراف على السياسات والاجراءات والنظم وتنفيذها . كما تم ابلاغ المجلس بتحقيق تقدّم مُرضٍ في اعداد الدليل المالي للأمم المتحدة وبأن عددا من فروع هذا الدليل سيصدر في أواخر عام ١٩٨٠ .

٧ - وأضاف السيد خان قائلا ان المجلس قد استكمل استعراضه لنظام مراقبة الميزانية المعمول

(السيد خان)

به في الأمم المتحدة وفي المكاتب الموجودة خارج المقر ، وأنه قد استعرض أيضا النظام المستخدم في بعض المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة . وأظهر الاستعراض أن مراقبة مخصصات الأمم المتحدة لم تتحسن كثيرا خلال فترة السنتين . غير أن المجلس لاحظ أن الادارة أصبحت تأخذ بسياسات جديدة للمخصصات من شأنها زيادة فعالية الرقابة ، وأنها تعتزم متابعة هذه المسائل .

٨ - واستطرد يقول ان المجلس أبدى ملاحظات بشأن استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وانه أوصى ، على الخصوص ، باتباع المبادئ التوجيهية والسياسات والاجراءات الادارية وبتحسين اجراءات الابلاغ . وكان رد فعل الادارات في مختلف المؤسسات ايجابيا ازاء هذه التوصيات ، حيث اتخذت تدابير لضمان التقيد بهذه المبادئ التوجيهية والسياسات والاجراءات .

٩ - كما استعرض المجلس ادارة شؤون السفر في الأمم المتحدة وفي منظمات أخرى . واستنتج من ذلك أن هذه العملية ستتحسن اذا تم تعزيز السياسات والاجراءات المتعلقة بالسفر ، وأبلغت الى الموظفين المعنيين وجرى التقيد بها . وهنا لاحظ المجلس مرة أخرى أن أجهزة ادارة مختلف المنظمات تتخذ خطوات لتدارك مواطن الضعف التي تم تحديدها .

١٠ - ودرس المجلس النفقات المتعلقة بكشوف المرتبات واستعرض ضوابط جدول الملاك في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات . وذكر المجلس ، في تقريره له ، أن النظم والاجراءات القائمة المتعلقة بكشوف المرتبات والموظفين لا تزوّد الادارة بالمعلومات التي تحتاجها لتوجيه الموارد من الموظفين ومراقبتها بصورة فعّالة وأن ضوابط جدول الملاك لا تجرى بالشكل المتوقع وان حالات التأخير الملحوظة في تجهيز البيانات المتعلقة بالموظفين تعرقل مزاولة الوظائف ذات الصلة ، وأن أوجه القصور التي تعاني منها النظم الالكترونية قد أدت الى تكاثر السجلات اليدوية . واتفقت الادارة مع المجلس على ضرورة اجراء استعراض لكل المشاكل المتعلقة بكشوف المرتبات والموظفين ، نظرا لضخامة هذه المشاكل .

١١ - ولا يزال المجلس يرى ما للمراجعة الداخلية من أهمية بالغة ، وهو يؤمن أيضا بامكانية مراجعة الحسابات بصورة أكثر فعالية وعلى نطاق أشمل ، عن طريق ادخال تغييرات على التنظيم الحالي وعلى أعمال شعبة مراجعة الحسابات الداخلية التابعة للأمم المتحدة . كما أوصى المجلس بتقييم مدى كفاية مراجعة حسابات المكاتب الموجودة خارج المقر ، وذلك في ضوء النمو الملحوظ في أنشطتها وفي الموارد المالية التي تتصرف فيها . وبالمثل ، ونظرا للزيادة الملموسة في أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أوصى المجلس بتعزيز عملية مراجعة الحسابات الداخلية ، من أجل تمكين مراجعي الحسابات من زيادة عدد زياراتهم واجراء مراجعات حسابية أشمل . وأحس المجلس بالقلق لأن اعلاء رتب الوظائف المذكور في تقرير الادارة المالي لعام ١٩٧٨ لم يتحقق بشكل تام رغم وجود زيادة في عدد موظفي الفئة الفنية بدائرة مراجعة

(السيد خان)

الحسابات الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، كما أحس بالقلق لأن العدد الحالي للموظفين لا يكفي للقيام بمراجعة كاملة لحسابات مقرى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وحسابات العديد من المكاتب والمشاريع الميدانية في مختلف أرجاء العالم .

١٢ - ولاحظ المجلس وجود بداية مشجعة نحو تحسين الادارة النقدية . وعلاوة على وحدة نظامي الادارة والمراقبة الماليتين التي أنشئت في ادارة الشؤون المالية بالمقر ، فقد تم تكوين قسم لتحسين الادارة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف ، واتخذت تدابير لتحسين اجراءات مراقبة النقد وتعزيز الضوابط الداخلية . ومع الأسف ، لم تتحسن كثيرا الممارسات المتعلقة بالادارة النقدية في المقر . كما شعر المجلس بالقلق ازاء المشاكل المقترنة بزيادة تراكم العملات غير القابلة للتحويل والمصاعب التي يواجهها المرء عند تحصيل اشتراكات الحكومات وتحديدها . وسيبقي المجلس هذه المسائل كلها قيد الاستعراض ، كما سيقدم في تقريره المقبل بيانا يشير الى أى تقدم محرز في هذا الصدد .

١٣ - السيد رويداس (مساعد الأمين العام للشؤون المالية) : قال انه مبتهج للاشتراك في المناقشة لأن مجلس مراجعي الحسابات ركّز جهوده خلال السنوات الماضية القليلة على كيفية اجراء الحسابات وأيضا على الاداء العام للأمم المتحدة في الميدان المالي . وأضاف أن هذا النهج الجديد الذى يتبعه المجلس أمر ايجابي للغاية لأنه يسهل تقييم الادارة المالية للأمم المتحدة ويسمح باتخاذ التدابير التصحيحية عند الضرورة .

١٤ - ومضى قائلا ان التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة (A/35/5 ، المجلدان الأول والثاني) يتعلقان بموضوعين رئيسيين هما حسابات الفترة المالية ١٩٧٨-١٩٧٩ ومدى سلامة الادارة المالية للمنظمة . وفيما يخص الحسابات ذاتها ، فان هناك أربع نقاط تستدعي الايضاح . أولا ، أنه قد تم ، على النحو المبيّن في الفقرة ٦ من المقدمة ، ادخال عدد من التغييرات على العناوين والمسميات والمحتويات والتسلسل في تقديم المعلومات المالية في التقرير ، وهي تغييرات لا تؤثر على الموضوع ولكنها أدخلت من أجل الاتساق في عرض البيانات المالية لكل الأجهزة والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة . والنقطة الثانية هي ادراج جدول للمعلومات يتيح للمرء خلاصة للوضع المالي الاجمالي . ويلاحظ في هذا الصدد ، أنه قد أتبع في هذا الجدول مبدأ محاسبة كل صندوق على حدة ، بمعنى احترام الطابع المميز للكيانات المحاسبية المستقلة ولم ترد أية مجاميع ، لأن ذلك قد يعطي صورة مغلوطة . والنقطة الثالثة هي أن التقرير يعكس وضع المنظمة المالي المتزعزع . وقد أبدى المجلس تحفظه (A/35/5 ، المجلد الأول ، الفقرتان ٨٨ و ٨٩) ازاء دقة الحسابات ، نتيجة للشكوك التي ساورته بشأن امكانية تحصيل مبلغ ٣٢٨ر٥ مليون دولار الذى يمثل اشتراكات مقررة لم يجر دفعها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . وهذا الرقم يمثل زيادة قدرها ٨٨ر٢ مليون دولار في الاشتراكات غير المدفوعة منذ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

(السيد رويـــداس)

١٥ - واستطرد يقول ان النقطة الأخيرة هي اتخاذ تدابير لتيسير فهم المعلومات الماليـــة. وهكذا ، وردت في كل الميزانيات وبيانات الايرادات والنفقات أرقام مقارنة لفـترة السنتـــين ١٩٧٦-١٩٧٧ . ويتضمن التقرير أيضا عددا من الرسوم البيانية التي توضح الحجم النســـبي للايرادات والنفقات المتعلقة بالميزانية العادية وأنشطة التعاون التقني والصناديق الاستئمانية.

١٦ - وفيما يتعلق بالموضوع الرئيسي الآخر ، وهو حالة الادارة المالية للمنظمة ، لاحظ السيـد رويداس بادئ ذي بدء ، أنه قد حدثت تحسينات في نظام الادارة والرقابـة الماليتين . وذكـــر أن المجلس قد سلّم ، في الفقرتين ١٦ و ١٧ من تقريره (A/35/5 ، المجلد الأول) بالتقـــدم المحرز ، ثم أنه علّق في الفقرة ١٨ ، على الحاجة الى تحسين عمليتي مراقبة وتنفيذ السياســـات والاجراءات والنظم ؛ وقال ، في هذا الصدد ، ان تعليقات المجلس ستراعى على النحو الواجـب. وأضاف أنه قد تم ، في الآونة الأخيرة ، عقد اجتماع مع رؤساء الادارات والمكاتب الموجودة فـــي نيويورك وخارج المقر أيضا ، وذلك لمناقشة التدابير التي يجب الاضطلاع بها ولتأكيد الحاجة الـى مراقبة مالية مركزية . ومن المأمول ، بفضل هذا الاجتماع أن يتسنى في المستقبل القريب وضع ونشـر مبادئ توجيهية لاجراءات السياسة المتعلقة بادارة الأموال الخارجة عن الميزانية وبمراقبـــة المخصصات .

١٧ - واسترسل يقول ان من غير الممكن اعتبار الادارة المالية السليمة والرقابة المالية الكافيـــة هدفا يمكن تحقيقه بالكامل خلال فترة السنتين الحالية أو المقبلة ، فهما بالأحرى عبارة عن جهـــد مستمر وفعّال تبذله المنظمة ، والى جانبها ادارة الشؤون المالية ، بطبيعة الحال . وينبغـــي ، في هذا الصدد ، توجيه الاهتمام الى وحدة نظامي الادارة والمراقبة الماليتين ، التي أنشئـــت مؤخرا . وعلاوة على الأنشطة المذكورة في الفقرتين ٦ و ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/35/437) فان أنشطة الوحدة تشمل المهمة المتمثلة في تحسين نظام المخصصات ومهمة مراقبة المخصصات.

١٨ - وتبيّن الفقرات ٨ الى ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية الحالة الراهنة للأعمال المضطلع بهـا استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات في المجالات المتعلقة باستخدام الأموال الخارجة عـن الميزانية ، ووضع دليل مالي ، وتحسين الادارة النقدية وزيادة الفعالية في مراقبة الميزانيـــة، واتباع نظام أكثر تكاملا يعنى بمسائل الموظفين والأجور ، وتعزيز الرقابة على استخدام الخـــبراء والخبراء الاستشاريين والسفر والمشتريات . وفيما يتعلق بالادارة النقدية ، فقد انصب الاهتمـام على استحداث واقامة نظام معلومات متعلقة بالخزينة تستخدم فيه الحاسبات الالكترونيـة . ومـن المأمول أن يبدأ العمل بهذا النظام في عام ١٩٨١ . ومن الممكن أيضا أن يصدر جزء مـــن الدليل المالي قبل نهاية العام .

١٩ - وفيما يتعلق بمسألة الخبراء والخبراء الاستشاريين ، قال ان فرقة العمل الخاصة الـتي عيّنها وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم تواصل عملها ، وقد وضعت مشروع نشـرة

(السيد رويداس)

يصدرها الأمين العام حول هذا الموضوع ؛ كما تقوم فرقة العمل المذكورة باعداد تعليمات ادارية بشأن المساعدة المؤقتة والخدمات التعاقدية واستخدام الخبراء الاستشاريين والخبراء ، تراعي أمورا مثل تقييم الحاجة الى الدراية الفنية الخارجية وتحديد الأتعاب ورفع التقارير الى الجمعية العامة .

٢٠ - وقال السيد رويداس ، في ختام كلمته ، ان الحالة مشجعة ، اذ أن الأهداف محددة والعمل جار مجراه .

٢١ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال ان وفده قد أنصت باهتمام الى بياني رئيس مجلس مراجعي الحسابات ومساعد الأمين العام للشؤون المالية ، كما قرأ بعناية تقرير اللجنة الاستشارية (A/35/437) ، الذى يعتبره تقريرا مفيدا للغاية . ورغم ذلك ، فانه يود توجيه الأنظار الى بعض أوجه النقص .

٢٢ - ومضى يقول ان تقرير اللجنة الاستشارية ذكر ، على سبيل المثال ، أنه " لم يتحقق عمليا أى تحسن ذى شأن " في مجال انشاء وادارة الصناديق الاستئمانية (A/35/437 ، الفقرة ٨) ؛ وأن " توصيات المجلس السابقة المتصلة ببعض جوانب وظيفة الادارة النقدية لم تنفذ بصورة كاملة " (الفقرة ١١) ؛ وأن التوصيات المتصلة بـ " تحسين اجراءات التنبؤ بالتدفق النقدى . . . لم يتم تنفيذها بصورة كاملة " (الفقرة ١٢) . ومن الممكن العثور على تعليقات مماثلة في أجزاء أخرى من التقرير .

٢٣ - وأردف قائلا انه قد جاء في الفقرة ٨٨ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/35/5 ، المجلد الأول) أن مجموع الاشتراكات غير المدفوعة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ يبلغ ٣٢٨ر٥ مليون دولار مقابل ٢٤٠ر٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . وبينما سيجرى النظر في الحالات الخاصة لبعض الدول ، في اطار البند ٩٣ ، فان هناك أيضا بعض الحالات التي يتم فيها الدفع بعد الأوان . وأضاف قائلا انه يود أن يسأل مساعد الأمين العام للشؤون المالية عن الموعد الذى ستفرض فيه فوائد على هذه المتأخرات .

٢٤ - وفيما يتعلق بالاستثمارات ، أشار الى الجدول ٧ - ٢ (A/35/5 ، المجلد الأول ، ص - ١٤٨) ، الذى يبيّن الودائع المصرفية المدرّة للفائدة ، ولاحظ أن هناك اختلافات شديدة في أسعار الفائدة التي يتدنّى بعضها الى درجة مثيرة للدهشة . فهناك ، على سبيل المثال ، أكثر من ١ر٨ مليون دولار مودعة في حساب تحت الطلب ، تدفع عنه فائدة " تاريخية " سعرها ٢ر٢٥ في المائة . وقال ، في هذا الصدد ، انه يفترض أن هذه حالة مؤقتة وأن من المحتمل ، أن يكون قد تم اتخاذ خطوات لمعادلة سعر الفائدة المذكور بالأسعار الجارية .

٢٥ - وأضاف ممثل ايطاليا قائلا ، ان الجدول ٧ - ١ ، الذى يبيّن الدول المتبرعة عملا بقرارى الجمعية العامة ٢٠٥٣ ألف (د - ٢٠) و ٣٠٤٩ ألف (د - ٢٧) ، هو الآخر جدول

(السيد ماجولي ، ايطاليا)

مهم جدا . وقال انه ينبغي ، عند النظر في مسألة الدول الممتنعة عن دفع جزء من اشتراكاتها لأسباب سياسية ، هذه القائمة المتعلقة بالتبرعات وتشجيع هذه الدول على تقديم تبرعات مماثلة ؛ وهذا من شأنه تمكين تلك الدول من الحفاظ على مواقفها المبدئية في الوقت الذى يساعد في تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة .

٢٦ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الأمريكية) : أعرب عن تقديره لمجلس مراجعي الحسابات لما أنجزه من عمل قيّم ، وتقديره للمراجعين العامين للحسابات في بنغلاديش وغانا وكندا والموظفين العاملين معهم لما قدموه من مساهمات مثمرة . كما أعرب عن تقديره للجنة الاستشارية للتقرير الذى وضعته (A/35/437) والذى جاء موجزا ومباشرا في معالجته للمسائل . وأضاف قائلا ، ان الولايات المتحدة الأمريكية تتفق مع كل الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية بصدد البند ٩٠ من جدول الأعمال ، كما تؤيد هذه الآراء .

٢٧ - ومضى قائلا ان الادارة المالية تقوم على عدد من العناصر الهامة ، منها الموظفون المهرة . وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تفخر بتفاني وكفاءة الموظفين الذين يضطلعون بالمهام المالية في المنظمة .

٢٨ - واستطرد قائلا ان مجلس مراجعي الحسابات يشير في تقريره (A/35/5 ، المجلد الأول) الى أن جهاز الادارة في الأمم المتحدة قد حقق بعض التقدم في مجال الادارة المالية ، غير أنه لا تزال هناك ميادين هامة تحتاج الى الاهتمام العاجل . وأضاف أن الولايات المتحدة تحث المراقب المالي على الشروع ، دون تأخير ، في التنفيذ التام لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات التي ستؤدى الى وجود نظام سليم للادارة المالية في الأمم المتحدة . وفيما يتعلق باستخدام اصطلاح " المراقب المالي للأمم المتحدة " ذكّر الممثل أعضاء اللجنة بأن وفده قد أعرب بالفعل ، خلال الدورة السابقة للجمعية العامة ، عن ذهوله بسبب التخلي بلا داع عن استخدام هذه العبارة . وأضاف قائلا ان وفده يود أن يعرب مرة أخرى عن هذا الموقف ، الذى يؤيده تقرير مجلس مراجعي الحسابات . فقد جاء في هذا التقرير أنه " لم يتم الادراك الكامل للمسؤولية الوظيفية لمساعد الأمين العام للشؤون المالية " (A/35/5 ، المجلد الأول ، الفقرة ٢٢ (أ)) ، وأن " أنشطة ادارة الأموال النقدية ... تجرى على أساس كل بند على حدة " (الفقرة ٢٣ (ب)) ، وأن " التحسينات في ممارسات ادارة الأموال النقدية في المقر كانت ملحوظة بدرجة أقل " (الفقرة ٢٤) وأنه " كانت هناك عيوب جسيمة في الرقابة المالية والادارية على الصناديق الاستئمانية " (الفقرة ٤٣) . وبناء على ذلك ، فان وفده يؤمن بضرورة العودة الى استخدام اصطلاح " المراقب المالي للأمم المتحدة " ، بغية تعزيز السلطة المخوّلة لهذا المنصب وللشخص الذى يتولاه .

٢٩ - وأعرب الممثل عن تقديره للمعلومات التي قدمتها الأمانة العامة بصدد الدليل المالي ،

(السيد سادلر ، الولايات المتحدة الأمريكية)

ورحّب بالاعلان عن قرب نشر هذا الدليل . وتساءل ، في هذا الصدد ، عن المبالغ التي استلزمها اعداد الدليل حتئذ ، حيث كان من المقدّر أصلا أن تصل هذه التكلفة الى ٥٠٠٠٠ دولار .

٣٠ - واستطرد قائلا ان ممثل الأمين العام قد أبلغ اللجنة الاستشارية بانشاء فرقة عمل لاستعراض ضوابط جدول الملاك والعلاقة بين نظام الموظفين ونظام كشوف المرتبات . ويشير تقرير اللجنة الاستشارية (A/35/437 ، الفقرة ١٤) الى أن هذا العمل يبدأ في تموز/يوليه ١٩٨٠ ويتضمن " تحليلا كاملا لطريقة الاذن بانشاء الوظائف واجراء التعيينات " . ويظهر أن هذه النقطة تحتاج الى الايضاح ، لأنه يبدو من غير المنطقي ألا تعرف الأمانة العامة بعد ٣٤ سنة من عملها طريقة الاذن بانشاء الوظائف واجراء التعيينات .

٣١ - ومضى قائلا ان مجلس مراجعي الحسابات قد ذكر أيضا في تقريره أن اجراءات مراقبة المخصصات لا تزال غير مرضية ، رغم الطلبات المتكررة التي تقدم بها الأعضاء في اللجنة الخامسة لتحسين الاجراءات ذات الصلة بالموضوع . وأضاف أن المجلس لاحظ (الفقرة ٦٠) أن مايربو على ٥٠٠ شخص قد حصلوا على مرتباتهم عن طريق نظام كشوف المرتبات في المقر ولكنهم لم يخضعوا لضوابط أى نظام لجدول الملاك . وكانت عقود هؤلاء الموظفين قد انتهت مدتها . وأعرب عن أمله في أن تكون هذه البيانات ناتجة عن سوء الفهم ، لأنه يبدو من غير الممكن أن تدفع الأمم المتحدة مرتبات لـ ٥٠٠ شخص لا يعرف أحد عنهم شيئا .

٣٢ - واسترسل قائلا ان مجلس مراجعي الحسابات يشير الى أن الأمم المتحدة تستخدم خبراء استشاريين وتتحمل تكاليفهم في اطار وجوه أخرى للانفاق . وتساءل عما اذا كان هذا الاجراء قد أتخذ عمدا للتحايل على قرارات الجمعية العامة التي تنص على ضرورة الاقلال من نفقات الخبراء الاستشاريين والحد منها . وقال ، في هذا الصدد ، ان من حق اللجنة الخامسة أن تتلقى تفسيرا واضحا لمثل هذه الممارسات .

٣٣ - وأردف يقول انه قد لوحظت عيوب خطيرة في تشغيل الصناديق الاستئمانية للأمم المتحدة . وان وفده يحث الأمانة العامة في هذا الصدد على ايلاء أولوية عليا لاستحداث نظم ، أفضل وأفعل ، في مجال الميزانية والمالية لتشغيل الصناديق الاستئمانية . وقال ، فيما يتعلق بممارسات الشراء ، ان وفده يكتفي بمطالبة الموظفين المسؤولين بتدارك نقاط الضعف الموجودة ، التي أشير اليها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (الفقرات ٢٩ الى ٣٦) ، نظرا لأن هذه المسألة ستعالج في اطار بند آخر من بنود جدول الأعمال .

٣٤ - وبصدد تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتعلق بمركز التجارة الدولية (A/35/5 ، المجلد الثالث) ، قال ان وفده يؤيد توصية المجلس التي تدعو مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات

(السيد سادلر ، الولايات المتحدة الأمريكية)

الجمركية والتجارة (الغات) والأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية الى تحسين التنسيق فيما بينهم فيما يتعلق بمسائل الميزانية ، والى قيام المركز بتنظيم سياساته ومسؤولياته واجراءاته الادارية والى اعطاء اذن كاف لتنقيح المشاريع والميزانيات ، والى تحسين مراقبة أعمال الخبراء والخبراء الاستشاريين.

٣٥ - واختتم ممثل الولايات المتحدة كلمته قائلا ان وفده يولي أهمية كبيرة لوظيفة مراجعة الحسابات بوصفها جزءا من عملية الادارة المالية الموثوق بها ، وأن وفده سيظل ، والى أن تتحسن الحالة ، يدلي بتعليقات مماثلة لتلك التي أدلى بها خلال هذه الجلسة . وأضاف ان من المهم أن يعار لطريقة استخدام الأموال نفس الاهتمام الذى يعار لطريقة طلب هذه الأموال والموافقة عليها .

٣٦ - السيد فرناندیز (الفلبين) : قال ان وفده يشعر بالقلق ازاء العيوب ونقاط الضعف الموجودة في الاجراءات المالية المتبعة حاليا ، والتي تتناقض مع الاستخدام الأمثل للموارد الزهيدة. وعلى سبيل المثال ، فان المشاكل المتعلقة بعملية الادارة النقدية ، خاصة في المكاتب الموجودة خارج المقر ، تنشأ بسبب التعامل في الموارد النقدية بطريقة تخالف ترتيبات التخصيص . وعلى مديرى البرامج أن يتصرفوا في حدود الموارد المأذون بها ، لاسيما في مجالات استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين وأموال السفر ، حتى لا تطلب اعتمادات تكميلية . وأضاف قائلا ان وفده يود أن يعرف كم مرة تفحص فيها شعبة مراجعة الحسابات الداخلية حسابات المكاتب الميدانية وأن يعرف الآثار المالية المترتبة على نظامي التنبؤ بالتدفق النقدى والمعلومات المتعلقة بالادارة النقدية، اللذين اقترحهما الأمين العام .

٣٧ - وأعلن الممثل تأييد وفده لرأى اللجنة الاستشارية القائل بضرورة تحسين ادارة الصناديق الاستئمانية التابعة للأمم المتحدة . وقال ان الوفد الفلبيني يود الاستماع الى تعليقات الأمين العام على هذه المسألة ، كما يود أن يعرف ما اذا كانت التكاليف التي ينطوى عليها اعداد الدليل المالي ستتجاوز مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار المخصصة لخدمات الخبراء الاستشاريين المتصلة بذلك .

٣٨ - وفيما يتعلق بالاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين ، قال ان وفده يود أن يستفسر عن الاجراء الذى سيتخذ لتغطية العجز المتوقع في عام ١٩٨١ ، والذى يبلغ ١٫٨ مليون دولار .

٣٩ - وبخصوص مركز التجارة الدولية ، قال ان وفده يرى أنه يلزم اعطاء تفسير لمطالبة المركز بتعديل القواعد المالية للأمم المتحدة من أجل تحسين الاجراءات المتعلقة بالرقابة على الميزانية .

٤٠ - وقال الممثل الفلبيني ، في نهاية كلمته ، ان وفده سيدلي بتعليقات أخرى عندما تتوافر الآثار المالية المترتبة على التدابير الرامية الى تحسين الاجراءات المالية التي تتبعها الأمم المتحدة .

٤١ - السيد راكوتو (مدغشقر) : قال ان الفقرة ٨٨ من الوثيقة A/35/5 (المجلد الأول)،

(السيد راكوتو ، مدغشقر)

والفقرة ١٢ من الفرع 'ثانيا' من الوثيقة A/35/5/Add.1 ، والوثيقة A/35/437 ، تورد تحفظات أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية ، خاصة فيما يتعلق ببعض الأصول التي تشمل مبالغ تصل قيمتها الى ٤٤ مليون من الدولارات تجمعت لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي في صورة عملات غير قابلة للتحويل ، كما تشمل تبرعات تزيد قيمتها على ٥ ملايين دولار تعهدت الحكومات بها ولكنها لم تدفعها . وأضاف أن وفده يتساءل عن الاجراءات التي يمكن أن يتخذها الأمين العام أو الجمعية العامة في حالة عدم تحصيل هذه المبالغ . ومضى قائلا ان الوثيقة A/35/5 (المجلد الأول) والوثيقة A/C.5/35/5 تشيران الى توظيف مديرين وموظفين أكفاء وفقا لتوصية مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية . وقال ، في هذا الصدد ، ان وفده يطلب مراعاة مبدأ تمثيل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تمثيلا جغرافيا عادلا عند التوظيف.

٤٢ - السيد كوياما (اليابان) : قال ان حكومته ظلت تدعو منذ بضع سنوات الى تعزيز دور المراقب المالي من أجل تحسين الادارة والمراقبة الماليتين للأمم المتحدة . لذا ، فانها أيدت قرارا تم اتخاذه بتوافق الآراء خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة (القرار ٣٤/٢٣٣ - الفرع "ثالثا") ينص على تعزيز دور المراقب المالي كيما يتسنى له توفير القيادة الوظيفية والارشاد والتوجيه المركزي بشأن جميع المهام المالية للأمم المتحدة . ورحب الممثل ، نيابة عن وفده ، بانشاء وحدة نظامي الادارة والمراقبة الماليتين ، التي ستزود المراقب المالي أو مساعد الأمين العام للشؤون المالية بالخدمات الضرورية التي يحتاج اليها للاضطلاع بمسؤولياته . ونظرا للوظائف الهامة التي تزاولها هذه الوحدة ، يجب تزويدها بالموارد الضرورية واقامة تنسيق فعّال بينها وبين قسم تحسين الادارة المنشأ بمكتب الأمم المتحدة في جنيف .

٤٣ - وفيما يتعلق بمسألة الرقابة المالية والادارية على الصناديق الاستئمانية ، يستدل من الدراسة التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات في الآونة الأخيرة أن عددا من نقاط الضعف لا يزال موجودا في هذا المجال رغم اصدار "مبادئ توجيهية منقحة للسياسة العامة" لانشاء الصناديق الاستئمانية وادارتها . وجدير بالملاحظة أيضا أن المجلس يرى أن الحاجة تدعو الى مبادئ توجيهية اضافية بشأن بعض النقاط المعينة التي تتصل بادارة هذه الصناديق . ورغم أن وفده يتفق مع رأى المجلس القائل بأنه من الضروري أن تعطي الدوائر الادارية أولوية لرصد واستحداث النظم الملائمة للادارة والرقابة العامة للصناديق الاستئمانية في الأمم المتحدة ، فانه يرى ضرورة تشاور الأمانة العامة ، خلال استحداثها لمثل هذه النظم ، مع الدول الأعضاء ، وذلك حسب مقتضى الحال .

٤٤ - وأضاف قائلا ان وفده مهتم على نحو خاص بنقاط الضعف الموجودة في ادارة المشاريع والضوابط المتعلقة بالمالية والميزانية في دوائر التعاون التقني ، حسبما يتجلى في تقرير مجلس مراجعي الحسابات . وقال ان وفده مهتم أيضا بعدد من المشاكل المتصلة بنظامي الموظفين وكشوف

(السيد كوياما ، اليابان)

المرتبات ، مثل المسائل المتعلقة بضوابط جدول الملاك وحالات التأخير في تجهيز المعلومات وتكاثر النظم اليدوية . وأخيرا ، فان وفده يرى أن من الخطر الى حد ما ألا تكون الادارة في وضع يسمح لها بأن تعرف ما اذا كانت تتقيد بالمبادئ والمبادئ التوجيهية التي حددتها الجمعية العامة من أجل استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين ، ونظرا لأن المبادئ التوجيهية التي تضعها الادارة ذاتها لا تنفذ على نحو سليم . ومن الضروري أن تقوم الأمانة العامة بتوفير المعلومات المتعلقة بأعمال فرقة العمل الخاصة التي عينها وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم لتحديد التدابير التي يتعين اتخاذها قصد تحسين عملية ادارة النفقات المخصصة للخبراء والخبراء الاستشاريين والمحاسبة عليها . وأضاف أن وفده مهتم بمعرفة التدابير التي اتخذتها الادارة لتحسين ضوابط جدول الملاك وتجهيز بيانات الموظفين . واختتم كلمته قائلا ان وفده يؤيد ما أعربت عنه اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/35/437) من آراء تتعلق بسائر النقاط التي لم يتطرق اليها في حديثه .

٤٥ - السيد بيرسون (بلجيكا) : أعرب عن أسفه لأن بعض الوثائق المتصلة ببند جدول الأعمال لم توزع الا في الآونة الأخيرة . وقال بصدد تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/35/5 ، المجلد الأول) أن الملاحظات المتعلقة بالصناديق الاستئمانية وأنشطة التعاون التقني تثير قدرا كبيرا من الدهشة . وعلى سبيل المثال ، فان الفقرة ٤٤ تشير الى "عدم الامتثال بعد للكثير من المتطلبات المبينة في المبادئ التوجيهية المنقحة للسياسة ، ولا سيما في المكاتب الموجودة خارج المقر" و "أن بعض المكاتب لم تكن تحتفظ بحسابات مصرفية مستقلة للصناديق الاستئمانية ، مما أسفر في بعض الأحيان عن استخدام التبرعات لتمويل أنشطة داخلة في اطار الميزانية العادية" ومن الضروري أن تفسر الادارة هذه المسائل . وقال ان المجلس قد أشار في الفقرة ٤٦ الى وجود الحاجة الى اقرار مبادئ توجيهية اضافية في مجالات معينة ، ويبدو أن لهذا الأمر ما يبرره . وربما كان من الضروري أن يعمد المجلس مستقبلا ، في تقاريره ، الى تحديد المجالات التي يلزم أن تطبق فيها هذه المبادئ التوجيهية .

٤٦ - وأضاف قائلا ان حجم أموال الأمم المتحدة الخارجة عن الميزانية يزيد كثيرا عن حجم الميزانية العادية للمنظمة ؛ بل الواقع أن حجم هذه الأموال يعادل حجم الميزانية مرتين . ولهذا السبب ينبغي أن تخضع هذه الأموال لرقابة شديدة .

٤٧ - وقد أبدت اللجنة على الدوام اهتماما خاصا بفعالية برامج المساعدة التقنية ومشاريعها ، وبالمعونة الانمائية اجمالا . لذا ، فان مما يسوء المرء أن يقرأ في تقرير المجلس أن الادارة قد "سلمت ... بالحاجة الى التنظيم الفعّال للمشاريع ، وعملت على الارتقاء بكفاءة وفعالية مشاريعها وبرامجها . ورغم وجود سياسات واجراءات محددة واتخاذ تدابير لتحسين النظم الموجودة ، فلا تزال توجد نواح من الضعف . ونتيجة لذلك ، لا تظهر أنشطة التعاون التقني على النحو الواجب"

(السيد بيرسون ، بلجيكا)

(الفقرة ٥١) ، وأن " أهداف المشاريع لا يعبّر عنها عادة بعبارات محددة وأنها تختلط في بعض الأحيان بالنواتج والأنشطة . ولم تكن وثائق المشاريع تتضمن دائما خططا للعمل أو تنص على الرصد وعمليات الاستعراض الثلاثية . ولم يكن هناك استعراض مستقل لميزانيات المشاريع ، أو موافقة مستقلة على هذه الميزانيات " (الفقرة ٥٢) . وفيما يتعلق بأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، أشار المجلس الى أنه " لم تكن هناك تقريبا أية مؤشرات أداء لقياس فعالية مشاريع التدريب ، سواء خلال الاضطلاع بهذه المشاريع أو لدى انجازها " (الفقرة ٥٣) ، وأنه رغم أن المجلس " سُر لما توليه اليونيدو من أهمية للحاجة الى تحسين تقييم المشاريع ، فان التقدم المحرز في تنفيذ الخطط المقترحة كان ضئيلا " (الفقرة ٥٤) .

٤٨ - ومضى قائلا أن وفده يرى ضرورة مثول المسؤولين عن أوجه الضعف هذه أمام اللجنة لكي يشرحوا أسباب استمرار هذه الحالة المؤسفة وعدم اتخاذ تدابير لتصحيحها . كذلك ، ينبغي ألا تقصر اللجنة عملها على اعتماد التقارير ، اذ أن الأمر يتطلب استنتاجات محددة عندما لا يجرى العمل بنظام ما .

٤٩ - واسترسل قائلا ان وفده يشارك وفد الولايات المتحدة قلقه بشأن برامج المساعدة التقنية ومشاريعها . وقال في هذا الصدد ، انه ينبغي لنظام مراجعة الحسابات ألا يقتصر على كونه مجرد رقابة مادية على النفقات ، وأن هذا هو رأى مجلس مراجعي الحسابات حسبما جاء في التقرير . ومن الضروري اجراء تقييم شامل لمعرفة ما اذا كانت المنظمة تلتزم بما وضعته لنفسها من قواعد ومعايير أم لا . كذلك ، من الضروري أن يوضح الموظفون المسؤولون مايعتزمون عمله لتصحيح الحالة مستقبلا . واختتم كلمته قائلا ان وفده سيناقش هذه المسألة فيما بعد بشكل أعمق .

٥٠ - السيد بيدرسون (كندا) : أعرب عن ارتياحه لانشاء وحدة لنظم الادارة والمراقبة الماليتين في آذار/مارس ١٩٨٠ وعن أمله في أن تكون هذه مجرد خطوة أولى على الطريق للتغلب على أوجه الضعف الخطير التي توجد ، حسبما أشار اليه مجلس مراجعي الحسابات ، في مجال مراقبة السياسات والاجراءات والنظم وتنفيذها . ومضى قائلا ان ادارة الصناديق الاستئمانية ومراقبة أنشطة التعاون التقني والرقابة على الموارد من الموظفين ومراقبة النفقات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وتطبيق التعليمات المتعلقة بالسفر تدخل جميعها في نطاق أوجه الضعف التي نتحدث عنها . وينبغي على الأمانة العامة أن تبيّن أية تدابير تصحيحية يجرى اتخاذها في هذا الصدد . كذلك ، أشار المجلس الى ممارسات الشراء ، والحاجة الى تحسين اجراءات العطاءات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والحاجة الى تقييم الممارسات الحالية فيما يتعلق بأنشطة صيانة السلم ، بهدف تقليل حالات التأخير في الشراء . وسأل الممثل الأمانة العامة عما اذا كانت هذه المسائل قد عولجت في التقرير المطلوب من الأمين العام بموجب القرار ٣٤/٢٢٨ بشأن منح العقود .

(السيد بيدرسون، كندا)

٥١ - واردف قائلا أن وفده يود أن توضح الأمانة العامة ماتعتزم عمله للتغلب على نقاط الضعف القائمة في مجال الضوابط المتعلقة بالميزانية ، التي تخضع لها الموارد الخارجة عن الميزانية وادارة الصناديق الاستئمانية . ورغم اتخاذ الأمانة العامة خطوات تهدف الى الارتقاء بادارة أنشطة التعاون التقني فانه ينبغي أن يقدم المجلس ، في الدورة السادسة والثلاثين ، تقريرا عن تنفيذ هذه الخطوات .

٥٢ - وأضاف أن وفده يشارك المجلس رأيه القائل بامكان التعجيل بتطوير الممارسات الحالية لمراجعة الحسابات ، وضرورة اعداد دليل يكفل توحيد السياسات والممارسات والمعايير المتعلقة بمراجعة الحسابات . وقال ، في هذا الصدد ، انه يود أن يعرف ما اذا كانت الأمانة العامة تنوى تنفيذ هذا المشروع في الشهور المقبلة .

٥٣ - واستطرد قائلا ان لجنة عمليات مراجعة الحسابات قد أنجزت عملا رائعا واستخدمت أسلوب مراجعة الحسابات القائمة على النظم . وهذا النهج الجديد هو حصيلة دراسة أجريت في عام ١٩٧٦ من أجل مجلس مراجعي الحسابات ، واستكملت في عام ١٩٧٩ ، ثم أضيفت اليها تفاصيل أخرى نتيجة للاقتراحات التي تقدم بها وفده في ذلك العام . وكان الهدف من الاقتراح الكندى هو تيسير الاتساق والاستمرارية في مراجعة الحسابات وتوفير مايلزم لتحقيق مزيد من عدالة التمثيل على صعيد الموظفين القائمين بالمراجعة ، واستخدام احدث التقنيات المتبعة في هذا الميدان . ولهذا الغرض ، تم التفكير في برنامج لتدريب موظفي الأجهزة الوطنية لمراجعة الحسابات ، وهو برنامج ستستفيد منه الأمم المتحدة وكافة البلدان التي ينتمي اليها المتدربون .

٥٤ - ومضى قائلا ان ممثل كندا كان قد ذكر من قبل أن حكومته ستبدأ برنامجا خمسيا يكلف ٢ر٥ مليون دولار ، والهدف منه هو تدريب مراجعي الحسابات من أبناء البلدان النامية ، تدريبا كاملا على مراجعة الحسابات . وقال انه يسعده أن يعلن أن هذا البرنامج قد بدأ بالفعل ، حيث تم تكوين المؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة للحسابات . والهدف الرئيسي للمؤسسة أن تكون بمثابة جهة وصل لتجميع ونقل المعرفة والخبرة في مجال المراجعة الشاملة للحسابات . ولتلبية هذا الهدف ، ستقوم المؤسسة بتعزيز الجهود الرامية الى تطوير المنهجية ، وتنظيم البرامج التدريبية والمؤتمرات ، ونشر المواد العلمية وتوفير فرص التدريب المهني لمراجعي الحسابات من أبناء البلدان النامية . وقد دعمت بالفعل منح دراسية للتدريب في كندا ، حصل عليها مواطنون من بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وثمة أمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من توفير هذا النوع من التدريب حالما ينتهي البرنامج الكندى . ولهذه الأسباب ، فان وفده يتطلع الى المناقشة التي ستدور حول هذه المسألة في الدورة السادسة والثلاثين وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠٣ . وقد نوقشت هذه المسألة أيضا في اجتماع عقدته المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وذلك في نيروبي خلال شهر حزيران/يونيه الماضي .

٥٥ - واختتم كلمته قائلا ان وفده يحتفظ بحقه في الادلاء ببيان اضافي فيما بعد .

البند ١٧ من جدول الأعمال : تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى :

(هـ) تعيين عضوين في المحكمة الادارية للأمم المتحدة (A/35/215/Add.1 ؛ A/C.5/35/8)

٥٦ - الرئيس : لفت نظر اللجنة الى مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/35/215/Add. 1 ، التي جاء فيها أنه قد خلا منصب واحد في المحكمة الادارية للأمم المتحدة نتيجة لوفاة السير روجر بنشام ستيفنس ، والى الوثيقة A/C.5/35/8 التي ذكر فيها الأمين العام أن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد رشحت السيد أرنولد ويلفريد جوفرى كين لتولي هذا المنصب الشاغر . ووفقا للتوصية الواردة في الفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ والتي تدعو الى عدم اجراء اقتراع سرى عندما يكون عدد المرشحين مماثلا لعدد المقاعد التي يتعين شغلها ، اقترح الرئيس أن توصي اللجنة الجمعية العامة بتعيين السيد أرنولد ويلفريد جوفرى كين عضوا بالمحكمة الادارية للأمم المتحدة للفترة التي تبدأ باتخاذ الجمعية العامة لقرار التعيين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي .

٥٧ - وقد تقرر ذلك .

٥٨ - الرئيس : نبّه أعضاء اللجنة الى أنه قد يكون من الضرورى ، فيما يتعلق بالبند ١٧ (هـ) من جدول الأعمال ، تقديم توصية بتعيين شخصين لملء المنصبين اللذين سيكونان شاغرين في المحكمة الادارية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . ولذا ، طلب الرئيس من الوفود التي ترغب في تقديم مرشحين لهذين المنصبين أن تبلغ الأمين العام ، في وقت مناسب بالأسماء وبيانات السيرة الذاتية لهؤلاء المرشحين كي يتسنى للجنة أن تشرع في الاختيار على أساس المعرفة الكاملة بالحقائق المتعلقة بعمليتي التعيين ، اللتين ستجريان خلال الاسبوع الممتد من ٦ الى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر .

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

تنقيحات مقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (A/35/6 و Corr.1 and Add.2)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها العشرين (A/35/38)

٥٩ - الرئيس : لفت نظر اللجنة الى الوثائق التي أعدتها الأمانة العامة بصدد البند الذى يجرى بحثه ، وقال ان قائمة المتكلمين ستقفل يوم الاثنين الموافق ٢٩ أيلول/سبتمبر .

٦٠ - السيد أوكيو (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : قال ان لجنة البرنامج والتنسيق قد حاولت تبسيط برنامج عملها ، والاقلال من طلباتها للحصول على الوثائق ، وادخال تعديلات معينة على شكل تقريرها ، وذلك لتسهيل دراسته على المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة . وقسم كل بند من بنود جدول الأعمال الى أربعة أجزاء ؛ الجزءان الأول والثاني

(السيد أوكيـــو)

ايضاحيان . أما الجزء الثالث ، فقد نظم وفقا للمواضيع أو الاتجاهات الرئيسية التي ظهرت أثنـاء مداولات لجنة البرنامج والتنسيق ، هذا بينما ترد في الجزء الرابع المعنون " ملاحظات وتحفظات " الاعتراضات التي أعرب عنها وفد واحد أو عدد من الوفود .

٦١ - وفيما يتعلق بالعمل الموضوعي للجنة البرنامج والتنسيق ، أشار بادئ ذى بدء ، الـى عملية التخطيط . وقال انه تم ، نتيجة للأعمال المضطلع بها في العامين الماضيين ، وضع نظـام للتخطيط البرنامجي والميزنة والرصد والتقييم حسب البرامج . وعلى وجه التحديد ، فقد انتهـت لجنة البرنامج والتنسيق من النظر في عملية التخطيط ، حيث أصدرت توصيات تستند الى الخطـة المتوسطة الأجل ، ومقدمتها ، وتحديد المراحل المختلفة والعلاقة بين الخطة والميزانيـة البرنامجية . ومن التغييرات الرئيسية الناشئة عن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق تقديم تنقيـح للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ بدلا من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . وهذا التنقيح يتضمن البرامج أو البرامج الفرعية التي أدخلت عليها تعديلات ملحوظـة نتيجة للتغييرات المدخلة على أساس سندها التشريعي . وقد نظرت لجنة البرنامج والتنسيـق في التنقيحات المقترحة للخطة والمبينة في الوثيقة A/35/6 ، وقدمت تعليقاتها ، في هذا الصدد في اطار توصياتها واستنتاجاتها (A/35/38 ، الفقرات ٣١٦ - ٣٤٩) . ومن الضرورى القيـام بجملة أمور منها اعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ لكي يتم استعراضها فـي عام ١٩٨٢ . ومن الضرورى أيضا أن تقترح الأمانة العامة تنقيحات ، في عام ١٩٨٤ ، حتى يمكـن ادماجها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وستتقرر ، عنـد الاستعراض ، مسألة سريان مفعول الخطة أو عدم سريانها أو لزوم وضع خطة جديـدة للفـترة ١٩٨٨ - ١٩٩٣ .

٦٢ - ولفت نظر اللجنة الى الفقرات ٢٩٥ الى ٣١٢ و ٣٧٨ الى ٣٧٩ من التقرير ، وذلـك فيما يتعلق باداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وتحديد الأنشطة الـتي أكملت أو التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى .

٦٣ - ومضى قائلا ان التقييم الدورى العميق الذى يتناول برامج مختارة ، في اطار نظام تخطيط البرامج ، يعتبر عاملا بالغ الأهمية بالنسبة لوضع وتنفيذ الخطط وبرامج العمل المقبلة . وتم ، فـي خلال الدورة العشرين للجنة البرنامج والتنسيق ، تقييم البرنامج المتعلق بأنشطة الأمم المتحـدة في ميدان المصنوعات - وخاصة برنامج شعبة المصنوعات ، التابعة للأونكتاد وأنشطة اليونيـدو المماثلة . وعلى أساس الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ، جرى وضع سلسلة من التوصيـات المتعلقة بتدابير محددة ينبغي أن تعتمدها هذه المنظمات خلال اضطلاعها بأعمالها المتعلقـة بالحواجز غير الجمركية ونظام الأفضليات المعمم والممارسات التجارية التقييدية وأنشطة التعـاون التقني . وفضلا عن ذلك ، قدمت لجنة البرنامج والتنسيق توصيات عامة بشأن ادخال المزيد من

(السيد أوكيو)

التحسينات على المنهجية التي ستستخدم في عمليات التقييم المقبلة . وقال انه مبتهج بأن يبلغ أنه قد تم أخيرا ادماج عنصر التقييم في عملية تخطيط البرامج في الأمم المتحدة . ومما لا شك فيه أن هذا الأمر ، سيكون مفيدا الى حد كبير لكفاءة المنظمة .

٦٤ - واسترسل قائلا ان لجنة البرنامج والتنسيق قد قامت ، بناء على طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة ، بدراسة قضايا السياسة والبرنامج المتصلة بتوزيع المهام والمسؤوليات على اللجان الاقليمية وغيرها من وحدات الأمم المتحدة وبرامجها وأجهزتها المعنية . وترد توصيات اللجنة في الفقرة ٣٦٤ من تقريرها .

٦٥ - وقال ، فيما يتعلق بالجانب التنسيقي ، انه قد تركزت أعمال لجنة البرنامج والتنسيق على تحليلين للبرامج المضطلع بها على صعيد المنظومة : أولهما يتناول برامج الطاقة ، والثاني يتناول برامج التنمية الريفية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بدراسة الحاجة الى تعزيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الطاقة لجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء . كما نظرت اللجنة في مشروع تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي الذى يتعلق بقضايا السياسة العامة المتصلة بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أغراض التنمية ، ونظرت في تقارير لجنة التنسيق الادارية .

٦٦ - وتنفيذا للفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢١٤ المتعلقة بتحسين الاتصالات بين لجنة التنسيق الادارية والهيئات الحكومية الدولية المعنية ، اعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعي القرار ١٩٨٠/١٨٥ . وترى لجنة البرنامج والتنسيق أن الاجتماعات المشتركة بينها وبين لجنة التنسيق الادارية مهمة وتلعب دورا حيويا في مجال تبادل الآراء بين الحكومات وأعضاء لجنة التنسيق الادارية . والواقع أن الاجتماعات المشتركة قد تكون الفرصة الوحيدة التي تتاح أمام ممثلي الحكومات للالتقاء بكل الرؤساء التنفيذيين للأجهزة والمؤسسات والبرامج الداخلة في منظومة الأمم المتحدة .

٦٧ - ورغم نجاح لجنة البرنامج والتنسيق في انجاز المهام العسيرة التي أوكلت اليها ، فمن المؤسف أن ممثلي اللجان الاقليمية لا يحضرون الا بعض جلسات الدورة . وحث رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ممثلي اللجان الاقليمية على الاشتراك الفعال في ما ستضطلع به اللجنة المذكورة من أعمال .

٦٨ - وفيما يتعلق ببرنامج العمل للسنة التالية ، أعرب عن اعتقاده بضرورة اجراء بحث دقيق لمسألتي توقيت ومدة انعقاد دورات لجنة البرنامج والتنسيق في ضوء العدد الكبير من المهام الصعبة الموكلة الى هذه اللجنة .

(السيد أوكيـــو)

٦٩ - ونبه السيد أوكيو أعضاء اللجنة الى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أيد ، في قراره ١٩٨٠/١٧٩ ، الاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق ، باستثنـــاء ما رآه من ضرورة استبعاد برنامج المستوطنات البشرية من الفقرة ٣٦٤ (ب) من تقرير تلك اللجنـة، وتغاضيه عن التوصية الواردة في الفقرة ٣٦٥ (ب) '٢' والمتعلقة بدراسة ما لتنفيذ قرار الجمعيـة العامة ١٩٧/٣٢ ، بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحـدة من أثر على الأمانة العامـــة .

رفعت الجلســـة الساعة ١٣/١٠